

وزارة العدل

القرار

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٥/٩٨١

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، عمر خليفات

المميز :- / وكيله المحامي

المميز ضده :- الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/٨ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف معان في القضية الجنائية رقم (٢٠١٤/١٩٣٥) والصادر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٧ والمتضمن رد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- ١- إن أركان الجرم المنسوب للمميز لم تستجمع وأن بينة النيابة لم تقدم دليلاً قطعي الثبوت على ارتكاب المميز للجرم المسند إليه.
- ٢- لقد اعتور التحقيق بطلان في الإجراءات ومخالفة لمنطوق المادة (١٠٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.
- ٣- بنت المحكمة على الشك (والشك يفسر لصالح المتهم).
- ٤- إن بينة النيابة متناقضة ومتضاربة ولا تؤدي للنتيجة التي توصلت إليها المحكمة .
- ٥- لقد ثبت حتى من بينات النيابة عدم قيام أي علاقة بين المميز والأفعال المرتكبة.

الطلب: قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز وإعلان براءة المميز أو عدم مسؤوليته.

بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٩ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية تحمل رقم (٧١٥/٢٠١٥/١٠/٢) طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة/ معان وبموجب قرار الإحالة رقم (٢٠١٣/٢٢٢) قد أسندت للمتهم :-

جناية :-

- السرقة وفقاً لأحكام المادة (٣/٤٠١) من قانون العقوبات .

جنحة :-

- ١- حمل وحيازة سلاح ناري دون ترخيص وفقاً لأحكام المواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر.
- ٢- إطلاق عيارات نارية دون داعٍ وفقاً لأحكام المادة (١١/ج) من قانون الأسلحة النارية والذخائر.
- ٣- حمل وحيازة أداة حادة وفقاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) من قانون العقوبات .

الوقائع :-

تتلخص وقائع هذه القضية إنه وبتاريخ ٢٠١٣/٨/١٢ وبحود الساعة السابعة صباحاً وأثناء وجود المشتكي نائماً في منزله تفاجأ بوجود المشتكى عليه في غرفة نوميه ولدى استفساره منه عن سبب دخوله قام المشتكى عليه بتوجيه المسدس إليه وتهديده بواسطته وطلب منه جميع ما بحوزته حيث قام بعدها المشتكى بإعطائه محفظته الخاصة وبداخلها سبعون ديناراً وهويته الشخصية ورخصة

القيادة وثلاث بطاقات صراف آلي وشهادة إنهاء الخدمة العسكرية وصور شخصية وقام أيضاً بأخذ جهاز نوع آي باد وجهاز آخر نوع آي فون وجهاز نوع نوكيا وقد تبين للمشتكى بأن المشتكى عليه قد قام بالدخول إلى المنزل بعد تمزيق المنخل وفتح الباب بواسطة مفتاحه الموجود في الباب من الداخل كما قام المشتكى عليه وأثناء محاولة القبض عليه من قبل أفراد الشرطة بإطلاق عيارات نارية باتجاههم كما تبين لهم أن بحوزته أداة حادة (موسى) حيث قدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

نظرت محكمة جنايات معان القضية الجنائية تحت رقم (٢٠١٣/٥٩) وبعد استكمال إجراءاتها أصدرت بتاريخ ٢٣/١/٢٠١٤ حكماً غيابياً قابلاً للاعتراض والاستئناف بحق المتهم (المميز) قضت بموجبه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة ونصف محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة .

تقدم المميز (المحكوم عليه) باستئناف لدى محكمة استئناف معان حيث تكونت لديها الدعوى رقم (٩٧٨) وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت قرارها بتاريخ ١٦/٦/٢٠١٤ بفسخ القرار المستأنف والإعادة للسماح للمحكوم عليه بتقديم بيناته ودفعه والسير بالدعوى حسب الأصول .

نظرت محكمة جنايات معان الدعوى بعد الفسخ حيث تكونت لديها الدعوى رقم (٢٠١٤/٤٧) وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وبتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٥ قضت بموجب قرارها الذي تضمن تجريم المتهم ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة واحدة والرسوم ومصادرة الأداة الحادة .

لم يرتض المميز (المحكوم عليه) بالقرار فطعن فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف معان حيث تكونت لديها الدعوى رقم (٢٠١٤/١٩٣٥) .

لم يرتض المحكوم عليه (المميز) بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً، حيث أصدرت محكمة استئناف معان وبتاريخ ٧/١٢/٢٠١٤ قرارها رقم (٢٠١٤/١٩٣٥) المتضمن رد الاستئناف شكلاً .

لم يرضَ المحكوم عليه (المميز) بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة
بلائحته التمييزية.

وعن أسباب الطعن التمييزي :-

نجد إنه ولقبول الطعن التمييزي شكلاً وللمرة الثانية بعد النقض والإعادة أن يرفق الطاعن
مع طعنه معذرة مشروعة مبررة للغياب عن المحاكمة أمام محكمة الموضوع بعد الفسخ
والإعادة وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية وحيث إن المتهم تفهم جلسة
المحاكمة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣ ولم يحضر بعد الفسخ والإعادة، وحيث إن محكمة
الاستئناف قد ردت القرار لعدم تقديم المعذرة المشروعة ولم يحضر المتهم بعد الفسخ
والإعادة والطعن مقدماً للمرة الثانية ولم يرفق الطاعن المعذرة المشروعة مما يتعين معه
رد الطعن التمييزي شكلاً .

لذلك نقرر رد التمييز شكلاً .

قراراً صدر بتاريخ ١ محرم سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ١٤/١٠/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ أ. ك